



نخيل نيوز | متابعة

أعلن المجلس المركزي لنقابة الفنانين العراقيين رفضه القاطع لما وصفه بـ"تدهور الأوضاع العامة" في ملف تقاسم الحقائق الوزارية، منتقداً بشكل خاص آلية التعامل مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار ضمن نظام المحاصصة السياسية.

وأكد المجلس، في بيان صادر اليوم، أنه الممثل الشرعي والصوت الحر لفناني العراق، مشدداً على أن الوزارة لا يمكن اعتبارها "مغنماً حزبياً" أو ورقة تفاوض بين القوى السياسية.

واعتبر أن أي محاولة لإدراجها ضمن نظام التوزيع الحزبي تمثل "اعتداءً صارخاً" على المشروع الثقافي الوطني.

وأشار البيان إلى أن هذا النهج يكرّس منطق تحويل مؤسسات الدولة إلى مراكز نفوذ حزبي، ويهدد الهوية الثقافية للعراق، لافتاً إلى أن الثقافة والفنون ليست ملفاً ثانوياً أو شكلياً، بل تمثل عنصراً سيادياً يرتبط بذاكرة البلاد ومكانتها الحضارية.

نخيل نيوز

وأضاف المجلس أن إدارة هذا القطاع تتأثر بشكل مباشر على التعليم والوعي المجتمعي والسلم الأهلي، فضلاً عن صورة العراق على المستوى الدولي.

وطالب المجلس المركزي لنقابة الفنانين العراقيين باستبعاد وزارة الثقافة من نظام المحاسبة، داعياً إلى إسناد إدارتها إلى شخصيات كفوءة قادرة على النهوض بالواقع الثقافي، حفاظاً على هيبة الدولة ومنطقها، بحسب ما ورد في البيان.